الوساطة الجزائرية في القانون الجزائري

قبايلي طيب⁽¹⁾
جامعة بجاية

الملخص:

كرسّ المشرع الجزائري الوساطة الجزائرية بموجب الأمر رقم 02-15، يعدّل ويُتمّم الأمر رقم 155-66 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائرية، حيث تمّ بموجب المادة 8 من الأمر رقم 02-15 إتمام الباب الأول من الكتاب الأول من الأمر رقم 155-66 بإضافة فصل ثانٍ مكرّر تحت عنوان "في الوساطة"، يتضمّن 10 مواد جديدة ابتداءً من المادة 37 مكرر إلى المادة 37 مكرر 9.

تقوم الوساطة على فكرة واحدة في جميع المواد، إلا أن نظامها القانوني يتأثر بالمجال الذي تطبق فيه، فالوساطة في المادة الجزائرية هو نظام مستقلّ بحدّ ذاته وله مفهوم خاص به، يختلف عن باقي أنواع الوساطة في المواد الأخرى، ويرجع ذلك إلى المجال الذي تنظمه والهدف المرجو من تكريسها، فضلا عن اختلاف الشخص المُسند له مهمة التوسّط بين الضحية ومرتكب الجريمة.

الكلمات المفتاحية:

الوساطة الجزائرية، الدعوى العمومية، الوسيط، الفعالية.

تاريخ إرسال المقال: 2018/06/05، تاريخ قبول المقال: 2018/06/24، تاريخ نشر المقال: 2018/07/31

لتهميش المقال: قبايلي طيب، "الوساطة الجزائرية في القانون الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 17، العدد 01، 2018، ص 11-26.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

http://univ-bejaia.dz/Fac_Droit_Sciences_Politiques/revues-de-la-faculte

المقال متوفر على الروابط التالية:

(1) أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عضو مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية، جامعة بجاية، 06000 الجزائر

المؤلف المراسل: kebtayeb2014@gmail.com

Criminal mediation in Algerian law

Abstract:

The criminal mediation is devoted, in Algerian law, under ordinance No. 15-02 amending and supplementing ordinance No. 66-155 on the Code of criminal procedure. A new chapter, entitled: Mediation, containing 10 articles (from Article 37 bis to Article 37 bis 9) is provided by this new amendment.

Mediation is common for all subjects, but its legal regime is often influenced by each area of application. This is the case in criminal cases where it meets a specific requirement, it has an independent regime, different from mediation in other matters, in addition to the singularity of the mediator in criminal matters.

Keywords:

Criminal mediation, public complaint, mediator, effectiveness.

La médiation pénale en droit algérien

Résumé :

La médiation pénale est consacrée, en droit algérien, en vertu de l'ordonnance n° 15-02 modifiant et complétant l'ordonnance n° 66-155 portant code de procédure pénale. Un nouveau chapitre, intitulé : de la médiation, contenant 10 articles (*de l'article 37 bis à l'article 37 bis 9*) est apporté par cette nouvelle modification.

La médiation est commune pour toutes matières, mais son régime juridique est souvent influencé par chaque domaine d'application. Il en est ainsi en matière pénale où elle répond à une exigence précise, elle dispose d'un régime autonome, différent de la médiation dans d'autres matières en plus de la singularité du médiateur en la matière.

Mots clés :

Médiation pénale, action publique, médiateur, efficacité.

مقدمة

لقد شهدت المنظومة الإجرائية الجزائرية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة موجة من التعديلات المتتالية، الأمر الذي جعل هذا القانون الاجرائي يعرف تحولات كبيرة في الكثير من المجالات. تبعاً لذلك، أصبحت الاجراءات الجزائرية تتسم بالبساطة ضماناً لفعالية العدالة الجنائية ورفع العبء عن كاهل الجهات القضائية والمتقاضى على حدّ سواء.

في هذا الإطار، نشهد اليوم تحوّل العدالة الجنائية من عدالة قمعية ردعية إلى عدالة رضائية تفاوضية ونلمس التحوّل التدريجي عن استعمال الدعوى العمومية كوسيلة لإدارة القضاء الجزائي نحو فتح المجال لبدائل أخرى، كل ذلك في ضوء مساهمة التطوّرات التي يعرفها المجتمع ومُتطلبات إصلاح قطاع العدالة بشكلٍ عام وعصرنة العدالة الجنائية بشكلٍ خاص.

من بين أهم ما طرأ على قانون الإجراءات الجزائرية من تعديل جذري نجد تبني المشرع نظام الوساطة الجزائرية، حيث كرسها المشرع الجزائري مؤخراً بموجب الأمر رقم 15-102¹، يُعدّل ويُتمّم الأمر رقم 66-155 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائرية. لقد تمّ بموجب المادة 8 من الأمر رقم 15-02 إتمام الباب الأول من الكتاب الأول من الأمر رقم 66-155 بإضافة فصل ثانٍ مكرّر تحت عنوان "في الوساطة"، يتضمّن 10 مواد جديدة ابتداءً من المادة 37 مكرر إلى المادة 37 مكرر 9.

على الرغم من كون الوساطة، كطريق بديل لحلّ النزاعات، تقوم على فكرة واحدة في جميع المواد²، إلا أن نظامها القانوني يتأثر بالمجال الذي تطبّق فيه، فالوساطة في المادة الجزائرية هو نظام مستقلّ بحدّ ذاته وله مفهوم خاص به، يختلف عن باقي أنواع الوساطة في المواد الأخرى، ويرجع ذلك إلى المجال الذي تنظمه والهدف المرجو من تكريسها، فضلا عن اختلاف الشخص المُسند له مهمة التوسّط بين الضحية ومرتكب الأفعال أو الفعل المجرّم.

في إطار دراسة موضوع الوساطة في المادة الجزائرية، تقتضي الموضوعية اجتناب أي حكم مُسبق حول نجاح أو عدم نجاح هذه الآلية في المادة الجزائرية، نتيجة حداثة النصوص والافتقار للاجتهاد القضائي حول الموضوع، إلا أن الدراسة تثير إشكالية مدى فعالية الإجراء، على الأقل من الناحية النظرية، كطريق بديل للدعوى العمومية؟ الأمر الذي يستدعي التعرّض للإطار المفاهيمي للوساطة في المادة الجزائرية (المبحث الأول)، ثم التطرق للتنظيم القانوني لها في التعديلات الجديدة لقانون الإجراءات الجزائرية (المبحث الثاني).

¹ الأمر رقم 15-02 مؤرخ في 23 يوليو 2015، يُعدّل ويُتمّم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08/06/1966، يتضمن قانون الإجراءات الجزائرية، ج. ر عدد 40 لسنة 2015.

² المقصود هنا بجميع المواد هو المواد المدنية، حيث يجب الذكر بأن المشرع الجزائري كرس الوساطة القضائية في المواد المدنية في وقت سابق بموجب القانون رقم 08-09 مؤرخ في 21/02/2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج. ر عدد 21 لسنة 2008، وذلك في المواد من 997 إلى 1006 منه.

المبحث الأول: مفهوم الوساطة في المادة الجزائية

الوساطة الجزائية نظام قانوني جديد ظهر نتيجة تغيير مفهوم العدالة الاجتماعية وتطور الوسائل التي يمكن من خلالها حل النزاعات في المجال الجزائي بأساليب غير تقليدية. نتطرق في هذا الجزء من المداخلة إلى بيان مختلف التعاريف التي قيلت حول الوساطة الجزائية سواء التشريعية منها أو الفقهية. وانطلاقاً من هذا، نتوضّح معالم هذا الطريق البديل للدعوى العمومية، الأمر الذي سيساعدنا على استخلاص الخصائص المميزة للوساطة الجزائية.

المطلب الأول: تعريف الوساطة الجزائية

تجدر الإشارة في البداية إلى أنه ليس من واجب المشرع الجنائي وضع تعريف لمصطلح قانوني معيّن إلاّ بهدف إزالة اللبس والإبهام خاصة في التطبيق العملي لهذا المصطلح. سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض التعاريف للوساطة في أهم الأنظمة القانونية التي كرّستها.

الفرع الأول: الوساطة في التشريع الفرنسي

لقد نظم المشرع الفرنسي الوساطة في المادة الجزائية سنة 1993 بالنسبة للجرائم البسيطة لأجل ضمان جبر الضرر اللاحق بالضحية مع وضع حد للإخلال بالنظام العام من خلال الإجراءات الواردة في قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي إثر تعديل النص بمقتضى القانون رقم 93-02 الصادر في 4/01/1993، حيث أضيف بموجب مادته السادسة فقرة أخيرة ألحقت بالمادة 41 الأصلية من قانون الإجراءات الجزائية ثم ألحقت به تعديلات أخرى بموجب قانوني 1999 و 2004¹.

لم يضع المشرع الفرنسي تعريفاً للوساطة الجزائية، إلاّ أن وزير العدل الفرنسي حدّد مفهومها أثناء المناقشات التي دارت حول القانون المذكور أعلاه، إذ أشار بأن الوساطة "تتمثل في البحث، وبناء على تدخل شخص من الغير (شخص ثالث)، عن حل يتم التفاوض بشأنه وبحرية بين أطراف النزاع الذي أحدثته

¹ راجع حول الوساطة في القانون الفرنسي النصوص التالية:

- Loi n° 93 – 2 du 4 janvier 1993, portant réforme de la procédure pénale ;
- Décret n° 96-305 du 20 avril 1996, modifiant le code de procédure pénale ;
- Loi n° 99 - 515 du 23 juin 1999, renforçant l'efficacité de la procédure pénale ;
- Loi n° 2004 - 204 du 9 mars 2004, portant adaptation de la justice aux évolutions de la criminalité. (les dispositions de ces textes sont consultables sur le site : www.legifrance.gov.fr)

الجريمة ذات الخطورة البسيطة، وبصفة خاصة المنازعات العائلية ومنازعات الجيرة، جرائم الضرب أو العنف المتبادل، الاتلاف أو التخريب، النشل أو الاختلاس¹.

تُشكل الوساطة وفق المادة 41 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي المعدل والمتمم، طريقاً بديلاً للمتابعات الجزائية، بحيث تقضي المادة بجواز لجوء النيابة العامة قبل التصرف في الدعوى العمومية وبعد موافقة أطراف النزاع إلى الوساطة متى تبين لها أن هذا الإجراء من شأنه تعويض الضرر الذي حدث للضحية ووضع نهاية للاضطراب الناجم عن الجريمة وإعادة تأهيل الجاني².

الفرع الثاني: الوساطة في القانون البلجيكي والبرتغالي

نص القانون البلجيكي الصادر في 2005/06/22 على تعريف الوساطة بأنها: "عملية يتم فيها السماح لأطراف نزاع ما بالمشاركة بفاعلية، وفي حال موافقتهم على ذلك بحرية وبشكل سري للتوصل إلى حلول للصعوبات الناجمة عن جريمة ما بمساعدة طرف من الغير محايد على أساس منهجي محدد. وأنها تهدف إلى تسهيل الاتصالات ومساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق بشكل فاعل، حيث يتم اصلاح الضرر الناجم عن الفعل المخالف للقانون والمساهمة في إعادة السلم الاجتماعي"³.

إلى جانب هذا نصّت المادة الرابعة من القانون البرتغالي رقم 21 لسنة 2007 والخاص بإقرار الوساطة الجنائية على تعريفها بأنها: "عملية غير رسمية ومرنة، تتم عن طريق طرف ثالث محايد وهو الوسيط والذي يسعى إلى جمع الجاني والمجني عليه سوياً ودعمهم في محاولة للتوصل إلى اتفاق بشكل فعال، حيث يتم اصلاح الضرر الناجم عن الفعل المخالف للقانون والمساهمة في إعادة السلم الاجتماعي"⁴.

¹ صباح أحمد نادر، التنظيم القانوني للوساطة الجنائية وامكانية تطبيقها في القانون العراقي "دراسة مقارنة"، بحث مقدم إلى مجلس القضاء في إقليم كردستان، العراق 2014، ص. 5.

² بريارة عبد الرحمان، الوساطة كآلية بديلة لتسيير الدعوى العمومية وفقاً للتشريع الجزائري، مداخلة في الملتقى الدولي حول "الطرق البديلة لتسوية النزاعات: الحقائق والتحديات" يومي 26 و 27 أبريل 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، ص. 6.

³ نقلاً عن: هناء جبوري محمد، "الوساطة الجنائية كطريقة من طرق انقضاء الدعوى الجزائية: دراسة مقارنة"، مجلة رسالة الحقوق، العدد 2، 2013، ص. 207.

⁴ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفرع الثالث: الوساطة في التشريع التونسي والجزائري

أدرج المشرع التونسي الوساطة ضمن مجلة الإجراءات الجزائية بإضافة الباب التاسع تحت عنوان الصلح بالوساطة في المادة الجزائية بمقتضى القانون 93 لسنة 2002 المؤرخ في 29/10/2002 حيث ينصّ الفصل 335 مكرر:

"يهدف الصلح بالوساطة في المادة الجزائية إلى ضمان جبر الأضرار الحاصلة للمتضرر من الأفعال المنسوبة إلى المشتكى به مع إنكاء الشعور لديه بالمسؤولية والحفاظ على إدماجه في الحياة الاجتماعية"¹.
أما المشرع الجزائري فلم يُعرّف الوساطة بمناسبة تعديل قانون الإجراءات الجزائية، إنما وضع تعريفاً لها من خلال نصّ المادة 2 من القانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل²، إذ جاء بالصيغة الآتية:
"الوساطة آلية قانونية تهدف إلى إبرام اتفاق بين الطفل الجانح وممثله الشرعي من جهة، وبين الضحية أو ذوي حقوقها من جهة أخرى وتهدف إلى إنهاء المتابعات وجبر الضرر الذي تعرضت له الضحية ووضع حد لآثار الجريمة والمساهمة في إعادة إدماج الطفل".

هكذا، فالوساطة الجزائية، وفقاً للاصطلاح القانوني، هي الوسيلة الإجرائية المقررة لحلّ المنازعات ذات الطبيعة الجزائية على أساس التفاوض بين مرتكب الفعل والضحية حول الآثار المترتبة عن وقوع الجريمة تحت إشراف ممثل النيابة العامة أو من يفوضه في ذلك، يترتب على نجاحها تعويض الضرر وإصلاح الآثار المترتبة عن الجريمة وإعادة تأهيل الفاعل³ بالشكل الذي لا يكون فيه حاجة للاستمرار في الدعوى الجزائية.
تُشكّل الوساطة الجزائية نمطاً من الإجراءات التي تقوم على الرضائية في إنهاء الدعوى العمومية، كما أنها تعدّ خياراً ثالثاً يجوز للنيابة أن تلجأ إليه للتصرّف في الدعوى على خلاف الطريقتين التقليديتين الساريين المتضمنين الأمر بالحفظ الجزائي أو تحريك الدعوى العمومية الذي أثبت التطبيق العملي عدم ملاءمتهما في الكثير من الحالات لاسيما وقت التعامل مع الجرائم البسيطة⁴.

المطلب الثاني: خصائص الوساطة الجزائية وتمييزها عن بعض المفاهيم

تتميّز الوساطة الجزائية ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من بدائل الدعوى العمومية وتجعلها بديلاً حقيقياً عنها في وقت أصبح المتضرر من الجريمة يعنى في المقام الأول بتعويض ما أصابه من الجريمة وتراجع اهتمامه بحبس الجاني أو توقيع العقاب عليه بعد ظهور الأنظمة البديلة للعقوبة.

¹ نقلا عن: بريارة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص. 9.

² قانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جويلية 2015، يتعلق بحماية الطفل، ج. ر عدد 39 لسنة 2015.

³ لم ينص المشرع الجزائري، على خلاف المشرع الفرنسي، على إعادة تأهيل الفاعل بالنسبة للبالغين، إنما فعل ذلك بالنسبة الأحداث فقط بموجب قانون حماية الطفل في مادته الثانية.

⁴ بريارة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص. 2.

الفرع الأول: الخصائص المميزة للوساطة الجزائرية

لقد خصّص المشرع الجزائري المواد من 37 مكرر إلى 37 مكرر 9 الواردة تحت الفصل الثاني مكرر لبيان إجراءات اللجوء إلى الوساطة والجرائم التي يجوز تطبيقها فيها. وباستقراء تلك المواد يتضح أن الوساطة تتميز بعدة خصائص منها أنها إجراء جوازي للنيابة العامة، وأنها إجراء رضائي بالنسبة لمرتكب الأفعال والمضروب، فضلاً عن أنها تقوم على فكرة جبر الضرر وتكرس العدالة التفاوضية.

أولاً- الوساطة إجراء جوازي للنيابة العامة

تنص المادة 37 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية على أن: "يجوز لوكيل الجمهورية، قبل أي متابعة جزائية، أن يقرر بمبادرة منه أو بناء على طلب الضحية أو المشتكى منه، إجراء وساطة عندما يكون من شأنها وضع حد للإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها.

تم الوساطة بموجب اتفاق مكتوب بين مرتكب الأفعال المجرمة والضحية".

وفقاً للنص أعلاه، فإن اللجوء إلى الوساطة إجراء جوازي لوكيل الجمهورية، فطالما أن النيابة العامة تملك حق تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها فإن اللجوء إلى الوساطة إجراء جوازي تلجأ إليه بمبادرة منها أو بناء على طلب مرتكب الأفعال المجرمة أو الضحية، لأن النيابة العامة بيدها تحريك الدعوى العمومية أو حفظها أو طلب فتح التحقيق حولها، فإن نص المادة 37 مكرر جاء منطقياً عندما جعل اللجوء إلى الوساطة أمراً جوازياً وبإمكان وكيل الجمهورية رفض الوساطة رغم طلب أحد الطرفين أو كليهما ذلك إذا قدر أن الوقائع خطيرة أو اختار تحريك الدعوى العمومية¹.

ثانياً- الوساطة إجراء رضائي

تجد الوساطة في المواد الجزائية أساسها في البحث عن عدالة تصالحية تُكرس الرضائية بين مُرتكب الأفعال والضحية، لذلك فهي إجراء رضائي بامتياز يقوم على أساس البحث عن حلٍّ وديٍّ وتستند على حرية الأطراف في تقرير الحلّ الذي يروونه مناسباً. إلى جانب هذا، تعتبر موافقة الأطراف على اللجوء إلى الوساطة من الشروط الموضوعية التي تقوم عليها الوساطة، وقد أكدت المادة 37 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية عن ذلك: "يشترط لإجراء الوساطة قبول الضحية والمشتكى منه (...)".

يترتب عن الصفة الرضائية للوساطة أنه يجوز لكلا الطرفين التوقف عن الاستمرار فيها، فإذا كان يحقّ للأطراف عدم الموافقة على الوساطة منذ البداية فلهما، منطقياً، التوقف عن مواصلة عملية الوساطة. وإذا توقفت

¹ عجالى بخالد، تقييم نظام الوساطة الجزائرية في التشريع الجزائري، مداخلة في الملتقى الدولي حول "الطرق البديلة لتسوية النزاعات : الحقائق والتحديات" يومي 26 و 27 أبريل 2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، ص. 4.

الوساطة نتيجة إرادة أحد الأطراف أو كليهما، فإن سلطة النيابة العامة في اتخاذ ما تراه من إجراءات بشأن الملف تعود من جديد، وإن كان المشرع الجزائري لم ينص عن هذه الفرضية، إذ يظهر أنه افترض أن الوساطة متى بدأت فإن ذلك يعني الوصول إلى اتفاق، حيث نصّ المشرع على مسألة التراجع عن اتفاق الوساطة أو عدم تنفيذه¹ ولم ينص عن قطع الوساطة من أحد الطرفين.

ثالثا - قيام الوساطة الجزائية على جبر الضرر

تقوم الوساطة الجزائية في معظم التشريعات التي أخذت بها بديلاً عن الدعوى العمومية على تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة. فبمجرد وقوع الجريمة ينشأ حق الدولة في العقاب بغرض إصلاح الضرر اللاحق بالمجتمع وبالضحية ولذلك فإن التدابير الجديدة لقانون الجرائم الجزائية قد وضعت الهدف الذي يتم اللجوء إلى الوساطة من أجله وهو إصلاح الضرر الذي يتخذ أحد صورتين²، فإما أن يكون تعويضاً مادياً أو إعادة الحال إلى ما كان عليه³.

رابعا - الوساطة سبيل لنشر العدالة التفاوضية

تؤدي الوساطة، في حالة نجاحها، إلى التصالح وتنمية روح التسامح بين المشتكى منه والضحية باعتبارهما عناصر في المجتمع، من خلال الاتفاق على جبر الضرر وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل ارتكاب الوقائع المجرّمة، دون الحاجة إلى متابعة جزائية قد تؤدي إلى تزكية روح الانتقام وتمديد أمد الكراهية. بالتالي، تهدف إلى تحقيق بعد إنساني في الإجراءات الجزائية من خلال اعتماد حلول أكثر مرونة وفعالية مع السرعة في مواجهة القضايا الأقل خطورة⁴، الأمر الذي يدفعنا للتأكيد على أن الوساطة من السبل القانونية المُكرّسة للعدالة التفاوضية.

الفرع الثاني: تمييز الوساطة عن بعض المفاهيم المشابهة

انطلاقاً من مفهوم الوساطة الجزائية والخصائص التي تميّزها، نجد أنها تشبه إلى حدّ ما بعض المفاهيم الأخرى، الأمر الذي يدفعنا إلى التطرق، ولو بإيجاز، إلى تمييز الوساطة عن بعض الأنظمة مثل التحكيم، الصلح الجزائي والأمر الجزائي.

¹ راجع المادة 37 مكرر 8 من قانون الإجراءات الجزائية.

² راجع المادة 37 مكرر 4 من قانون الإجراءات الجزائية.

³ عجالي بخالد، المرجع السابق، ص. 5.

⁴ بريارة عبد الرحمان، المرجع السابق، ص. 5.

أولاً- التمييز بين الوساطة والتحكيم

تختلف الوساطة عن التحكيم في أن المحكم لا يتصدى لنظر النزاع من تلقاء نفسه أو بتقويض من جهة حكومية، إذ أن الأصل يختص الأفراد بالاتفاق على المحكم الذي سيفصل في موضوع النزاع. وعلى العكس من ذلك، فإنه يستند إلى الدولة -ممثلة في النيابة العامة- الاختصاص بافتتاح إجراءات الوساطة، سواء بصورة مباشرة تتمثل في اضطلاع عضو النيابة العامة بمهمة الوسيط أو بتقويض إياها إلى شخص مؤهل لذلك. فضلا عن هذا، تختلف سلطة المحكم عن سلطة الوسيط، حيث يختص الأول بالفصل في موضوع النزاع بنفسه ويصدر حكما ملزما لأطرافه. أما الوسيط فهو شخص محايد فلا يصنع القرار، إذ يقف دوره عند حدّ بناء الروابط بين طرفي الوساطة من أجل تقريب وجهات نظرهما حتى يتوصلا إلى حلّ مقبول منهما¹.

ثانياً- التمييز بين الوساطة والصلح الجنائي

كلا الإجرائين من الوسائل البديلة التي تقوم على الرضائية لحلّ النزاعات الناشئة عن جرائم ذات خطورة محدودة، كما أنهما يهدفان إلى تجنب مقترف الجريمة عقوبة الحبس قصيرة المدة عن طريق تعويض الضحية بجبر الضرر الذي أحدثته الجريمة².

رغم هذا، فإن الوساطة والصلح الجنائي يختلفان في أمور كثيرة منها أن الصلح يكون في أية مرحلة تكون عليها الدعوى الجزائية، أما في الوساطة فنجد ضوابط زمنية للجوء إليها. إلى جانب هذا، نجد تدخل الشخص الوسيط في الوساطة لتقريب وجهات نظر الأطراف، في حين لا نجد ذلك في الصلح، لأنه يتم مباشرة بين الفاعل والضحية³.

ثالثاً- التمييز بين الوساطة والأمر الجزائي

يعرّف الأمر الجزائي بأنه نظام إجرائي مؤداه صدور قرار قضائي بالحكم بعقوبة بسيطة في الجرائم القليلة الأهمية⁴ دون أن تسبقها مرافعة شفهية مع اتباع اجراءات مبسطة بهدف التخفيف على كاهل القضاء⁵.

¹ هناء جبوري محمد، المرجع السابق، ص. 208.

² عيد نايل ابراهيم، الوساطة الجنائية طريقة مستحدثة في إدارة الدعوى الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة 2001، ص. 18.

³ هناء جبوري محمد، المرجع السابق، ص. 209.

⁴ راجع المادة 380 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية، مع الإشارة إلى أن الأمر الجزائي المنصوص عليه من التدابير الجديدة التي تبناها المشرع الجزائري في تعديلات قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2015.

⁵ لتفصيل أكثر حول الموضوع، راجع: عبد المعطي عبد الخالق، الأمر الجزائي كأحد بدائل الدعوى الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة 1997، ص. 2 وما بعدها.

يختلف الأمر الجزائي عن الوساطة في أن الأول عبارة عن قرار قضائي يصدر من القاضي أو النيابة العامة بغير إجراء تحقيق أو سماع مرافعة في الجرائم التي يغلب الحكم فيها بغرامة مالية فقط. بينما الوساطة هي وسيلة بديلة تتم في الجرائم التي حددها المشرع والتي تعرض الفاعل لعقوبة الحبس وليس فقط الغرامة. إلى جانب هذا، تتم الوساطة بمعرفة شخص ثالث بعد قبولها من الطرفين المعنيين، الشيء الذي لا نجده في الأمر الجزائي، فضلا عن أن الوساطة تهدف إلى تعويض الضحية وإعادة بناء الروابط الاجتماعية وهذا ما لا نجده في الأمر الجزائي الذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في الدعاوى الجزائية¹.

المبحث الثاني: النظام القانوني للوساطة الجزائية

تشهد السياسة الجنائية المعاصرة استراتيجيات جديدة لمحاولة الاهتمام بمقترب الجريمة والأخذ بسياسة الحدّ من التجريم والعقاب والمعالجة غير القضائية للدعاوى الجزائية وقد أصبحت الوساطة في هذا الإطار من أهم بدائل المتابعة الجزائية التي تخضع لنظام قانوني متميز. نظم المشرع الجزائري الوساطة في المادة الجزائية في إطار التعديلات التي طرأت على قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2015، حيث بيّن من خلالها الشروط القانونية الواجبة لتطبيقها، فضلا عن مجالها والآثار المترتبة عنها، سواء في حالة نجاحها أو في حالة فشلها.

المطلب الأول: شروط الوساطة

يجب توافر مجموعة من الشروط من أجل إجراء الوساطة في المادة الجزائية، حيث يمكن أن نستشفها من خلال نصوص المادتين 37 مكرر و37 مكرر 1 ق. إ. ج، حيث أن للنيابة دور محوري في اللجوء إلى الوساطة وأدائها، فضلا عن ضرورة توافر الشروط المتعلقة بأهداف الوساطة ذاتها وتلك الخاصة بالجريمة المرتكبة.

الفرع الأول: تقرير إجراء الوساطة من قبل وكيل الجمهورية وقبولها من الأطراف

نظرا لأن تقدير المتابعة الجزائية من الصلاحيات التي يتمتع بها ممثل النيابة العامة عموماً، فإن المشرع نصّ، في مرحلة أولى، على أن وكيل الجمهورية هو من يقرّر إجراء الوساطة قبل أي متابعة جزائية، وفي مرحلة ثانية نصّ على أن الوساطة متوقّفة على قبول الضحية والمشتكى منه في نصّ المادة 37 مكرر 1 ق. إ. ج.

¹ هناء جبوري محمد، المرجع السابق، ص. 209.

بعبارة أخرى، إذا ما قرّر الوكيل إجراء الوساطة ورفضها المشتكى منه أو الضحية، فإن الوساطة لا تتمّ والعكس صحيح، إذ لا يجوز إحالة النزاع للوساطة دون موافقة النيابة حتى ولو كان ذلك بموافقة الأطراف. معنى هذا أن لممثل النيابة العامة السلطة التقديرية في مدى جدوى اللجوء إلى الوساطة لإنهاء الدعوى العمومية طبقاً لمبدأ الملائمة.

الفرع الثاني: الشروط الخاصة بأهداف الوساطة

قيّد المشرع تطبيق الوساطة الجزائية بضرورة تحقيقها للأهداف المتوخاة منها والمنصوص عليها في المادة 37 مكرر ق.إ. ج المتمثلة في وضع حدّ للإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها. أول ملاحظة تتمثل في صياغة المادة 37 مكرر ق.إ. ج، فيظهر من ناحية الصياغة أن شرط وضع حدّ للإخلال الناتج عن الجريمة وشرط اصلاح الضرر شرطان غير متلازمان، إذ يكفي تحقّق واحد منهما، إلا أن بالرجوع إلى صياغة نفس المادة باللغة الفرنسية نجد أن الشرطان متلازمان حيث جاء النص: « (...) est possible de mettre fin au problème résultant de l'infraction et d'assurer la réparation du préjudice qui s'en est suivi ».

أرى بأن الشرطان متلازمان نظراً للأسباب الآتية:

* يتوافق ذلك مع ما اتخذته التشريعات المقارنة من مواقف بشأن هذه المسألة.
* يتماشى ذلك مع طبيعة الجرائم المنصوص عليها كمجال لتطبيق الوساطة في المادة الجزائية، حيث أن الأمر يتعلق بجرائم رتبت إخلالاً أو اضطراباً في الوسط الاجتماعي وأدت إلى إصابة الضحية بضرر معيّن يجب اصلاحه.

1- وضع حدّ للإخلال الناتج عن الجريمة

إن وضع حدّ للإخلال الناتج أو ما يسمى كذلك بإنهاء الاضطراب الناشئ عن الجريمة مرتبط بنوع الجريمة التي يمكن أن تكون محلاً للوساطة¹، فكلما كانت الجريمة بسيطة كلما كان وضع حدّ للإخلال سهلاً وممكناً. في حين إن تعلق الأمر بجريمة خطيرة وتمسّ بقواعد النظام العام بشكلٍ جسيم، فإن وضع حدّ للإخلال لا يكون إلا بتطبيق العقوبة التي تهدف، في الأصل، إلى إنهاء الاضطراب الاجتماعي وإعادة الاستقرار للمجتمع.

¹ صباح أحمد نادر، المرجع السابق، ص. 10.

2- اصلاح الضرر

تهدف الوساطة إلى جبر الضرر الذي لحق بالضحية، وهذا الاصلاح للضرر لا يتم فقط بالتعويض المالي الذي تقدّره الضحية بحسب ما لحقها من خسارة ويوافق عليه المشتكى منه، بل يمكن لجبر الضرر أن يأخذ أشكالاً أخرى أو اتفاقاً آخرًا، غير الاتفاق على التعويض، بشرط ألا يكون مخالفاً للنظام العام مثل الاعتذار الكتابي أو الشفهي أو قيام المشتكى منه بعمل لصالح الضحية بالتالي، فإن تقدير هذا الضرر وكيفية اصلاحه يكون عبر الحوار الذي يتم في إطار مفاوضات الوساطة بين الطرفين والتي يؤطّرها وكيل الجمهورية.

الفرع الثالث: الشرط الخاص بوجود جريمة معينة

على خلاف المشرع الفرنسي الذي لم يحدّد الجرائم التي تطبق بشأنها نظام الوساطة، فإن المشرع الجزائري من خلال تعديل قانون الاجراءات الجزائية، نصّ في المادة 37 مكرر 2 ق.إ. ج على أن: **يمكن أن تطبق الوساطة في مواد الجرح على جرائم السب والقذف والاعتداء على الحياة الخاصة والتهديد والوشاية الكاذبة وترك الأسرة والامتناع العمدي عن تقديم النفقة وعدم تسليم طفل والاستيلاء بطريق الغش على أموال الارث قبل قسمتها أو على أشياء مشتركة أو أموال الشركة وإصدار شيك بدون رصيد والتخريب أو الاتلاف العمدي لأموال الغير وجرح الضرب والجروح غير العمدية المرتكبة بدون سبق الاصرار والترصد أو استعمال السلاح، وجرائم التعدي على الملكية العقارية والمحاصيل الزراعية والرعي في ملك الغير واستهلاك مأكولات أو مشروبات أو الاستفادة من خدمات أخرى عن طريق التحايل. كما يمكن أن تطبق الوساطة على المخالفات".**

من خلال النصّ أعلاه نستنتج أن المشرع نصّ على امكانية إجراء الوساطة في جرائم متعددة وتمس مجالات مختلفة وذلك على سبيل الحصر (15 حالة للجرح)، لكنها جرائم لا تتضمن حدًا كبيراً من الجسامة يصعب جبر الضرر فيها، لأن إن كان عكس ذلك فإنه يقتضي تدخّل الدولة من خلال السلطة القضائية لوضع حدّ للإخلال الذي أحدثه مرتكب الجريمة وتسليط العقوبة عليه.

كما أن هذه الجرائم تنطوي على أضرار إما بدنية، كالتى تحصل عن العنف، أو مادية كالأضرار بملك الغير أو معنوية كالسب والقذف. فضلاً عمّا سبق، يمكن إجراء الوساطة في مادة المخالفات ودون استثناء، حيث أن المشرع في المادة 37 مكرر 2 ق.إ. ج أعلاه أورد مصطلح "المخالفات" على إطلاقه.

المطلب الثاني: إجراءات الوساطة وآثارها

تمّ الوساطة بعدة مراحل تبدأ باتفاق الأطراف على اللجوء إليها ثمّ إجراء المفاوضات بشأن تسوية النزاع وأخيراً تنفيذ محضر الاتفاق المبرم. وقبل الخوض في مختلف هذه الإجراءات، يجدر بنا التطرّق للقائم بالوساطة في المادة الجزائرية.

الفرع الأول: القائم بالوساطة

على الرغم من الاختلاف الملاحظ في صياغة نص المادة 37 مكرر ق. إ. ج حول من يتولى القيام بالوساطة، إلا أن باستقراء مجموع المواد التي يتضمنها الفصل الثاني مكرر، نؤكد أن القائم بالوساطة هو وكيل الجمهورية قبل أي متابعة جزائية وذلك للأسباب الآتية:

1- لم يتضمن كل الفصل المتعلق بالوساطة النص على الاحالة إلى التنظيم لوضع قواعد تتضمن دور الوسيط وكيفيات تعيينه، فلا يمكن اللجوء إلى تعيين شخص للقيام بالوساطة.

2- منح المشرع السلطة التقديرية لوكيل الجمهورية لإجراء الوساطة بموافقة الأطراف لا تكف، لأن تنفيذ اتفاق الوساطة أصبح من أسباب انقضاء الدعوى العمومية¹.

3- لا يُعدّ محضر اتفاق الوساطة سنداً تنفيذياً إلا إذا كان ممضياً من قبل مُمثل النيابة العامة بالإضافة إلى الأطراف وأمين الضبط، فتوقيع وكيل الجمهورية ضماناً على مضمون الاتفاق².

هكذا، تختلف الوساطة الجزائرية في الجزائر عن الوساطة في بعض الدول الأخرى كفرنسا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الوسيط في الجزائر ليس شخصاً من الغير وخارج عن الجهاز القضائي وهذا هو، في حقيقة الأمر، معنى الوساطة الحقيقية. من أجل هذا، وتصدياً لكل الأصوات التي من شأنها المساس بنزاهة القضاء، نرى أنه من الأجدر لو أخذ المشرع بنظام الوسطاء القضائيين في المادة المدنية المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-100³، كون تدخل الوسيط في هذه المادة يتعلّق بالحقوق المدنية وهو المجال ذاته الذي يتدخل فيه الوسيط الجزائري من أجل تقريب وجهات نظر الضحية والمشتكى منه لإنصاف الطرف المدني وتعويضه عن الأضرار.

الفرع الثاني: إبرام اتفاق الوساطة

تفرغ الوساطة في شكل اتفاق مكتوب مبرم بين الضحية والمشتكى منه ولكل منهما الحق في الاستعانة بمحام⁴، ولبلوغ ذلك يتدخل الوسيط في إدارة مفاوضات الوساطة بكل استقلالية وحياد ومراعاة مصالح وحقوق الأطراف دون تمييز وتذكيرهم بمقتضيات القانون وبضرورة احترامهم للنظام العام.

تتمثل أهمية إبرام اتفاق الوساطة في أنه يتم فيه تحديد التزامات كل طرف قبل الآخر تحديداً نافياً للجهالة، الأمر الذي يؤدي إلى توخي النزاع مستقبلاً عند تنفيذ محضر الاتفاق.

أما عن مضمون الاتفاق، فيجب أن يتمثل على الخصوص¹:

¹ راجع المادة 6 من قانون الإجراءات الجزائية.

² راجع المادة 37 مكرر 3 من قانون الإجراءات الجزائية.

³ مرسوم تنفيذي رقم 09-100 مؤرخ في 10 مارس 2009، يحدد كيفية تعيين الوسيط القضائي، ج. ر عدد 16 لسنة 2009.

⁴ راجع المادة 37 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية.

* إعادة الحال إلى ما كانت عليه،

* تعويض مالي أو عيني عن الضرر،

* كل اتفاق غير مخالف للنظام العام (قواعد محدّدة للسلوك أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل).

مع الإشارة هنا أن وكيل الجمهورية يمكنه تحديد قواعد اللعبة للأطراف المعنية دون امتلاكه سلطة صنع القرار أو فرض الحلول والتدابير، بل يعرضها فقط ويبقى للأطراف حرية الاختيار ثم الاتفاق، على أن لا يكون الاتفاق عرضة لأي طعن.

في الأخير، يفرغ اتفاق الوساطة في محضر يتضمن هوية وعنوان الأطراف وعرضاً موجزاً عن الأفعال المرتكبة وتاريخ ومكان وقوعها، فضلاً عن بيان مضمون الاتفاق وأجال تنفيذه. على أن يكون المحضر موقّعاً من طرف وكيل الجمهورية، أمين الضبط والأطراف وتسلم نسخة إلى كل طرف. عند استقاء شروط تدوين المحضر، يُعد هذا الأخير سنداً تنفيذياً يمكن بمقتضاه طلب التنفيذ².

الفرع الثالث: آثار الوساطة

يترتب عن إجراء الوساطة عدّة آثار قانونية ذكرها المشرع في نصوص متفرقة في قانون الإجراءات الجزائية، نذكرها فيما يلي:

1- وقف تقادم الدعوى العمومية

نص المشرع على الأثر في المادة 37 مكرر 7 وقد قرر المشرع هذا الحكم قصد غلق الباب أمام المشتكى منه في الاستفادة من قواعد التقادم في الإجراءات وحماية الضحية وضمان الحصول على حقه.

2- انقضاء الدعوى العمومية في حالة تنفيذ الاتفاق

إن قيام المشتكى منه بتنفيذ الالتزامات الواقعة عليه بموجب اتفاق الوساطة وخلال الأجل المحدّد لذلك، يترتب عليه انقضاء الدعوى العمومية في مواجهته، وما يترتب على ذلك من آثار تتمثل في عدم جواز الادعاء المباشر على ذات الواقعة وعدم الاعتداد بالواقعة كسابقة في العود وعدم جواز تسجيلها في صحيفة السوابق القضائية.

¹ راجع المادة 37 مكرر 4 من قانون الإجراءات الجزائية.

² راجع المادة 37 مكرر 6 من قانون الإجراءات الجزائية.

3- أثر عدم تنفيذ اتفاق الوساطة

سواءً تعلق الأمر بعدم قبول الوساطة من قبل الأطراف أو عدم تنفيذ اتفاق الوساطة، يلتزم وكيل الجمهورية باتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لمباشرة وظيفته في التصرف في شكوى الضحية، ذلك باتخاذ التدابير الضرورية التي يسدعها السير في الدعوى العمومية لوضع حدّ للإخلال الناتج عن الفعل المجرّم. تجدر الإشارة في الأخير، أن عدم تنفيذ اتفاق الوساطة عمداً من قبل المشتكى منه، فإن ذلك يعرضه للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 147 من قانون العقوبات¹.

بالرجوع إلى نص المادة 2/147 من قانون العقوبات نجده يتضمن ما يلي:

"الأفعال الآتية تعرّض مرتكبيها للعقوبات المقررة في الفقرتين 1، 3 من المادة 144.

1- الأفعال والأقوال والكتابات العلنية التي يكون الغرض منها التأثير على أحكام القضاة طالما أن الدعوى لم يفصل فيها نهائياً.

2- الأفعال والأقوال والكتابات العلنية التي يكون الغرض منها التقليل من شأن الأحكام القضائية والتي يكون من طبيعتها المساس بسلطة القضاء واستقلاله".

وبالرجوع إلى المادة 144 من قانون العقوبات² نجد أن العقوبة المقررة هي:

فقرة 1، شهرين إلى سنتين وغرامة من 10 ألف إلى 500 ألف د.ج. وبإحدى هاتين العقوبتين.

فقرة 3، يجوز للقضاء أن يأمر بنشر الحكم وتعليقه على نفقة المحكوم عليه.

خاتمة

في ظلّ الأزمة التي يعرفها جهاز القضاء والمترتبة أساساً عن طول الإجراءات التقليدية وكثرة القضايا المطروحة عليه، إضافة إلى السلبات التي تعرفها العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدّة وأبرزها عجزها عن إعادة إدماج مرتكبي الجرائم وارتفاع تكلفتها، كان من الواجب إعادة النظر في السياسة الجنائية للدولة وتبني حلولاً وطرقاً بديلة للدعوى العمومية منها الوساطة، ثمّكن من تخفيف العبء على القضاء والمحافظة على النسيج الاجتماعي والاهتمام بالضحية عبر جبر الضرر الذي لحقه جراء ارتكاب الجريمة في حقّه. هكذا، هناك أسباب كثيرة دفعت بالمشروع الجزائري إلى الأخذ بالوساطة في المسائل الجزائية، منها ما يعود إلى النتائج المُرضية المحقّقة في الدول التي تبنت هذه الآلية لاسيما فرنسا ومنها ما يتّصل بضرورة التصديّ للصعوبات التي تُواجهها السلطات العمومية في أداء دورها في تنفيذ الأحكام القضائية السالبة للحرية لمُدّد قصيرة.

¹ الأمر رقم 66-156، مؤرخ في 8 جوان 1966، يتضمن قانون العقوبات، ج. ر عدد 49 لسنة 1966، معدل و متمم.

² معدّلة بالقانون رقم 01-09 مؤرخ في 26/06/2001 ج. ر عدد 34 لسنة 2001.

تُمثل الوساطة في المواد الجزائية بديلاً حقيقياً للدعوى العمومية، حيث تفسح المجال للتوسيع من نطاق العدالة التصالحية وتؤدي إلى تخفيف العبء عن كاهل الجهات القضائية في القضايا البسيطة أو التي يكون فيها جبر الضرر الواقع جراء ارتكاب الجريمة لا يزال مُمكناً.

إذا كانت الوساطة في المادة الجزائية قد أثبتت نجاعتها في إدارة وتسيير المتابعات الجزائية في العديد من تشريعات الدول السبّاقة في الأخذ بها، خصوصاً الأنجلوساكسونية منها واللاتينية، نجد أن الوساطة في التشريعات العربية ومنها التشريع الجزائري لا تزال في بداياتها الأولى. رغم هذا، أن تكريس المشرع لهذا الطريق البديل، هو في الحقيقة اعتراف منه بأن العقاب الجزائي لا يمثّل دائماً الحلّ الأمثل لإنصاف المتقاضين، فقط يجب على مُمثلي النيابة العامة في إطار القيام بأعمال الوساطة الجزائية أخذ كل الاحتياطات الضرورية لضمان نجاح هذا الطريق البديل والتصدي لكلّ من قد يُشكّك في نزاهة، حياد واستقلال الوسيط بمناسبة أدائه لمهامه.

في الأخير، نوّد تقديم بعض الاقتراحات بغية تحقيق الفعالية انظام الوساطة في المادة الجزائية:

* اسناد مُهمّة تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة لوسيط مستقلّ كما هو معمول به في إطار نظام الوساطة في المواد المدنية.

* إلغاء تحديد الجرائم التي يجوز فيها اللجوء للوساطة وترك تحديدها للنيابة العامة مع استثناء الجرائم الخطيرة.

* في حالة اسناد النيابة العامة مهمّة تحديد الجرائم التي يُمكن اللجوء إلى الوساطة بشأنها، فإنه يجب تأطير ذلك بقواعد قانونية تحقيقاً للشفافية ومنعاً لأيّ تعسف.

* ضرورة النصّ ضمن أهداف الوساطة على إصلاح وإعادة تأهيل مقترف الجريمة، ذلك أن ارتكاب الفعل الإجرامي قد يُدخل الفاعل في عزلة عن الأفراد والمجتمع. ويتحقّق الإصلاح وإعادة التأهيل عن طريق التحقيق في الشخصية والمساهمة التطوعية في بعض الأنشطة الاجتماعية.